



اللجنة الاقتصادية لأفريقيا

لجنة الخبراء

الاجتماع التاسع والثلاثون

أديس أبابا، ١٨-٢٠ آذار/مارس ٢٠٢٠

البند ٤ من جدول الأعمال المؤقت*

تقييم التقدم المحرز في مجال التكامل الإقليمي في أفريقيا

تقييم التقدم المحرز في مجال التكامل الإقليمي في أفريقيا

أولا - مقدمة

١ - يشكل التكامل الإقليمي أولوية اقتصادية وسياسية للبلدان الأفريقية، كما يتضح من برامج التكامل المتعددة التي يجري اعتمادها وتنفيذها على الصعيدين القاري والإقليمي. والجماعات الاقتصادية الإقليمية هي حجر الزاوية في السعي إلى تحقيق التطلع نحو قارة أفريقية متكاملة اقتصاديا. وعلى الرغم من أن لهذه الجماعات أهدافاً متماثلة، فهناك اختلافات لا تزال قائمة في هياكلها وأدائها، بما في ذلك في وتيرة ومستوى تحقيق أهدافها وغاياتها التعاهدية. ففي حين أحرزت بعض هذه الجماعات تقدما كبيرا في مجالات التكامل الرئيسية، لا يزال البعض الآخر يجد صعوبة في تحقيق الأهداف المقررة بموجب تلك المعاهدات والاتفاقيات، وفي بلوغ الأهداف الجوهرية المنصوص عليها في معاهدة عام ١٩٩١ التاريخية المنشئة للجماعة الاقتصادية الأفريقية (معاهدة أبوجا). ويرد سردٌ كاملٌ عن أفضل الممارسات في مجال التكامل الإقليمي في أفريقيا في تقرير اللجنة الاقتصادية لأفريقيا (E/ECA/CTRCI/8/4).

٢ - ويمثل توقيع ٤٤ بلدا أفريقيا على اتفاق إنشاء منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية في ٢١ آذار/مارس ٢٠١٨ في كيغالي، وبدء مرحلتها التنفيذية في تموز/يوليه ٢٠١٩، في



نيامي، خطوتين بارزتين في التاريخ الحديث لتكامل القارة الأفريقية.^(١) وينطوي هذا الاتفاق على إمكانية التعجيل بتحقيق أهداف معاهدة أبوجا، التي تشمل إرساء أسس التنمية الاقتصادية المتبادلة فيما بين الدول الأعضاء الأفريقية من خلال عملية تدريجية للتنسيق، والمواءمة والتكامل التدريجي لأنشطة الجماعات الاقتصادية الإقليمية الحالية والمقبلة.

٣- ويعترف الاتحاد الأفريقي رسمياً بثماني جماعات اقتصادية إقليمية، أشار إليها أيضاً الاتفاق المنشئ لمنطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية، بوصفها اللبنة التي يقوم عليها تنفيذ الاتفاق، وإنشاء الاتحاد الجمركي القاري في نهاية المطاف.^(٢) وعلى الرغم من أن الأداء العام لهذه الجماعات في أبعاد التكامل المختلفة كان، بصفة عامة، متفاوتاً، فإن العوامل التي يستند إليها هذا الأداء تشكل دروساً قيمة ينبغي الاستفادة منها من أجل النهوض بالتكامل في المنطقة، بما في ذلك في تنفيذ الاتفاق.

٤- ويقدم هذا التقرير تقييماً للتقدم المحرز في مجال التكامل الإقليمي في أفريقيا، مع التركيز بوجه خاص على التقدم الذي أحرزته الجماعات الاقتصادية الإقليمية في الأبعاد الرئيسية للتكامل الإقليمي، وهي: التكامل الاقتصادي الكلي؛ والتكامل الإنتاجي؛ والتكامل التجاري؛ وتكامل الهياكل الأساسية؛ وحرية حركة الأشخاص؛ والحوكمة والسلام والأمن. ويشكل دليل التكامل الإقليمي لأفريقيا، إلى جانب مؤشرات رئيسية أخرى، أساس هذا التقرير.^(٣) وبعد المقدمة، يتألف التقرير مما يلي: يركز الفرع الثاني على التكامل التجاري؛ ويركز الفرع الثالث على التكامل الإنتاجي؛ في حين يركز الفرع الرابع على التكامل الاقتصادي الكلي؛ والفرع الخامس على تكامل الهياكل الأساسية؛ والسادس على الهجرة وحرية تنقل الأشخاص؛ والسابع على الحوكمة، والسلام والأمن؛ وفي الختام، يعرض الفرع الثامن الخاتمة والتوصيات.

(١) كان الهدف الرئيسي للدورة العاشرة للجنة التعاون والتكامل على الصعيد الإقليمي هو الوقوف على الجهود التي بذلت للتعجيل بتنفيذ خطة العمل لتعزيز التجارة فيما بين بلدان أفريقيا واتفاق إنشاء منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية. ولذلك شكل توقيع الاتفاق تنويجاً لجميع هذه الجهود.

(٢) السوق المشتركة لشرق أفريقيا والجنوب الأفريقي (الكوميسا)، وجماعة شرق أفريقيا، والجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا، والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، والجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي، واتحاد المغرب العربي، وتجمع دول الساحل والصحراء (سين-صاد)، والهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية (الإيغاد).

(٣) مؤشر التكامل الإقليمي لأفريقيا - الذي تشترك في إنتاجه اللجنة الاقتصادية لأفريقيا ولجنة الاتحاد الأفريقي ومصرف التنمية الأفريقي - هو مؤشر متعدد الأبعاد يعكس التكامل في المجالات أو الأبعاد الخمسة التالية التي تم التنمية الاجتماعية والاقتصادية: التجارة، والإنتاج، والاقتصاد الكلي، والهياكل الأساسية وحرية تنقل الأفراد. وتشير الدرجات القريبة من الصفر إلى مستويات الأداء الأكثر تدنياً، في حين تشير الدرجات القريبة من ١ إلى مستويات الأداء الأعلى.

ثانياً- التكامل التجاري

٥- يُتوخى أن تشكل التجارة المجال الأساسي للتكامل في العديد من الجماعات الاقتصادية الإقليمية، وهي مدرجة في برنامج الاتحاد الأفريقي للحد الأدنى من التكامل لعام ٢٠٠٩ وخطته لعام ٢٠٦٣. واستجابة للدعوة التي وُجّهت إلى اللجنة الاقتصادية لأفريقيا في الدورة العاشرة للجنة التعاون والتكامل على الصعيد الإقليمي لكي تواصل دعم الجهود الرامية إلى التعجيل بتنفيذ خطة عمل تعزيز التجارة فيما بين البلدان الأفريقية وإنشاء منطقة التجارة الحرة القارية، كرّست اللجنة جزءاً كبيراً من عملها لدعم التكامل التجاري في القارة - بما يشمل توفير الدعم التقني والتدريب للدول الأعضاء، والجماعات الاقتصادية الإقليمية وغيرها من المؤسسات الإقليمية المعنية - في المفاوضات المفضية إلى الاتفاق المنشئ لمنطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية. وعلى وجه الخصوص، ساهمت اللجنة الاقتصادية لأفريقيا، إلى جانب شركاء آخرين، مثل مفوضية الاتحاد الأفريقي، في وضع مشروع النص الذي ستُستخدم فيما بعد كأساس للعملية المتصلة بمفاوضات الاتفاق المنشئ لاتفاقية منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية. وقد أسهم ذلك في اختتام الدول الأعضاء للمفاوضات بنجاح، ما أسفر عن الصكوك القانونية الرئيسية الثلاثة التي تقوم عليها منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية: بروتوكول التجارة في السلع، وبروتوكول التجارة في الخدمات، والبروتوكول المعني بالقواعد والإجراءات المتعلقة بتسوية المنازعات.

٦- وعلاوة على ذلك، أجرت اللجنة الاقتصادية لأفريقيا بحثاً ونشرت استنتاجات السياسات المتعلقة بالفوائد المحتملة من منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية، بما في ذلك في مجال إيجاد فرص العمل، والروابط الصناعية، والتنوع الاقتصادي والتحول الهيكلي. وقد أظهرت توقعات اللجنة أن الاتفاق المنشئ للمنطقة من المقرر أن يعزز التجارة فيما بين البلدان الأفريقية بأكثر من ٥٠ في المائة وييسر تحقيق مكاسب في مجال الرفاه تبلغ ١٦ مليار دولار. ويُقدر أن تكون الفوائد الاقتصادية أكبر إذا ما أُجريت إصلاحات لتيسير التجارة في نفس الوقت. وأسهمت هذه الاستنتاجات في تشجيع المزيد من الدول الأعضاء على التوقيع على الاتفاق والتصديق عليه. وبالإضافة إلى ذلك، أنجزت اللجنة دراسات تحليلية في مجالات التجارة فيما بين البلدان الأفريقية والتجارة الدولية، والتصنيع، وتنمية سلاسل القيمة الإقليمية للجماعات الاقتصادية الإقليمية والدول الأعضاء. فعلى سبيل المثال، أطلقت اللجنة في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٨، التقرير الذي تناول: إمكانية إنشاء سلاسل قيمة إقليمية في شمال أفريقيا: مسح قطاعي. وقد ساعدت هذه الجهود الدول الأعضاء في الجماعات الاقتصادية الإقليمية على تعميم استراتيجيات التنوع، والتصنيع والتحول الاقتصادي في الخطط الإنمائية الوطنية، الأمر الذي يعزز التجارة فيما بين البلدان الأفريقية على النحو المتوخى في خطة عمل تعزيز التجارة فيما بين بلدان أفريقيا وخطة الاتحاد الأفريقي لعام ٢٠٦٣.

٧- وحتى ٨ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٩، كانت ٢٨ دولة عضواً في الاتحاد الأفريقي قد صدقت على الاتفاق المنشئ لمنطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية، في حين وقع عليه ٥٤ بلداً. ويتيح الاتفاق فرصة للجماعات الاقتصادية الإقليمية لمعالجة قضايا مثل انخفاض التبادلات التجارية داخل كل جماعة، وتحرير التعريفات وإزالة الحواجز غير الجمركية. كما أنه يتيح إمكانية التعجيل باتخاذ الإجراءات الكفيلة بتحقيق جميع أبعاد التكامل الإقليمي.

٨- وبدعم من مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، ومفوضية الاتحاد الأفريقي، والاتحاد الأوروبي ومركز التجارة الدولية، تعمل اللجنة الاقتصادية لأفريقيا مع عدة بلدان تنتمي للجماعات الاقتصادية الإقليمية مختلفة لمساعدتها، في إطار برنامج مصمم حسب طلبها، في وضع الاستراتيجيات الوطنية القطرية الملائمة فيما يتعلق بمسار منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية. والغرض من هذه الاستراتيجيات هو التحديد الدقيق للمصالح ذات الأولوية للبلد المعني لكي يستفيد استفادة كاملة من المنطقة، ومن مناطق التجارة الحرة والاتحادات الجمركية القائمة حالياً في إطار الجماعات الاقتصادية الإقليمية.^(٤) وتشمل هذه البلدان توغو، وزامبيا، وزمبابوي، وغامبيا، وغانا، وغينيا، والكاميرون وملاوي. وبالإضافة إلى ذلك، وضعت اللجنة الاقتصادية لأفريقيا أدوات لتقييم ورصد تنفيذ منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية، وهي: دليل التكامل الإقليمي لأفريقيا، الذي يجري استخدامه بالفعل؛ ومؤشر الأعمال التجارية في منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية، الذي لا يزال قيد الإعداد. كما تساعد منشورات اللجنة وسلسلة منشوراتها، مثل التقرير التقييمي للتكامل الإقليمي في أفريقيا والتقرير الاقتصادي عن أفريقيا، وعدد من المنتجات المعرفية، في هذا الصدد.

٩- وقد ارتفعت التبادلات التجارية فيما بين البلدان الأفريقية تدريجياً بحيث بلغت في عام ٢٠١٨ نسبة ١٦,١ في المائة من مجموع التجارة الأفريقية (إذ بلغت ١٥٩,١ مليار دولار)، بعد أن كانت تبلغ ١٥,٥ في المائة منها في عام ٢٠١٧.^(٥) ولا تزال هذه النسبة منخفضة جداً مقارنة بالتجارة البينية في مناطق أخرى، مثل آسيا (حيث تبلغ ٥٢ في المائة) وأوروبا (٧٣ في المائة). وبلغت حصة القارة من الصادرات العالمية ٢,٣ في المائة، بينما بلغت حصتها من الواردات العالمية ٢,٥ في المائة.^(٦) وتشمل العوامل الكامنة وراء هذا الوضع تدني مستوى التصنيع، والصناعات التحويلية والقيمة المضافة، حيث تعتمد معظم البلدان

^(٤) تعكف الأمانة حالياً بصياغة تقرير عن كيفية تنظيم التفاعل بين منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية ومناطق التجارة الحرة والاتحادات الجمركية الخاصة بالجماعات الاقتصادية الإقليمية.

^(٥) Africa Export-Import Bank (2019). *African Trade Report 2019: African Trade in a Digital World*.

متاح على الرابط التالي:

https://s3-eu-west-1.amazonaws.com/demo2.opus.ee/afrexim/African-Trade-Report_2019.pdf. تم

الاطلاع عليه بتاريخ ٩ كانون الثاني/يناير ٢٠١٩.

^(٦) متاح على الرابط:

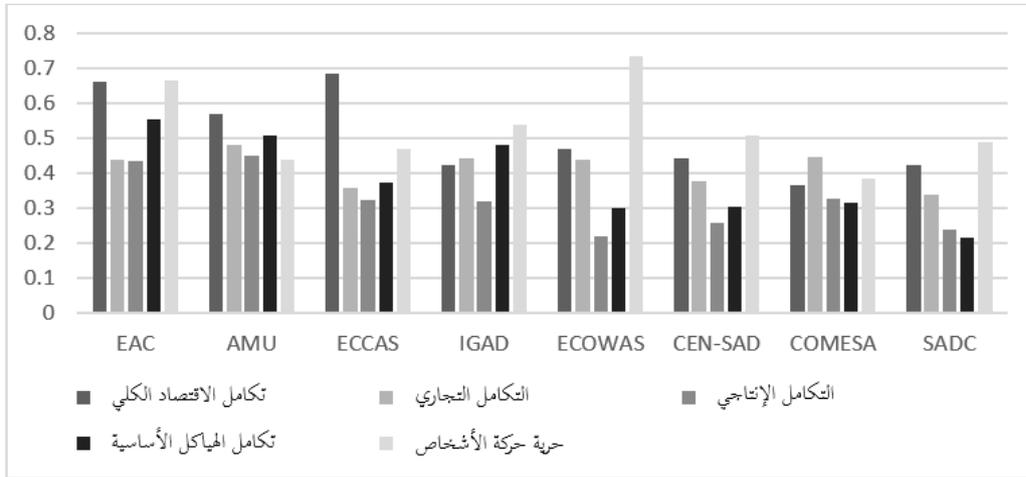
https://s3-eu-west-1.amazonaws.com/demo2.opus.ee/afrexim/African-Trade-Report_2019.pdf.

تم الاطلاع عليه بتاريخ ٩ كانون الثاني/يناير ٢٠١٩.

الأفريقية على صادرات السلع الأساسية بأكثر من ٨٠ في المائة، في حين أن الغالبية العظمى من الواردات الأفريقية هي منتجات صناعية و سلع مصنّعة. وإلى جانب ذلك، لا تزال تعريفات الاستيراد داخل المنطقة مرتفعة، كما أن عددا من البلدان لم ينشئ بعد، على مستوى جماعته الاقتصادية الإقليمية، مناطق للتجارة الحرة، أو لم يصدق على مثل هذه المناطق أو لم ينفذها تنفيذا كاملا، الأمر الذي ينطبق أيضا على منطقة التجارة الحرة الثلاثية. وثمة تدابير، مثل نظام الدفع والتسوية لعموم أفريقيا، وهو نظام دفع رقمي على نطاق القارة أطلقه مصرف أفريقيا للتصدير والاستيراد في تموز/يوليه ٢٠١٩، من شأنها أن تعزز التجارة فيما بين البلدان الأفريقية من خلال تيسير المدفوعات التجارية فيما بين البلدان الأفريقية أو المعاملات عبر الحدود بالعملة الأفريقية.

١٠- وبوجه عام، حققت التكتلات الإقليمية نتائج متباينة فيما يتصل ببعده التكامل التجاري (انظر الشكل أدناه).^(٧) فقد ظلت العديد من الجماعات الاقتصادية الإقليمية تسجل معدلات منخفضة في مجال التكامل التجاري، حيث بلغ المتوسط ٠,٣٨٣. وكان اتحاد المغرب العربي هو الأعلى أداءً من حيث التكامل التجاري، حيث حقق معدلا بلغ ٠,٤٨١ نقطة؛ في حين كانت الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي أقل التكتلات الإقليمية تكاملا في مجال التجارة، حيث بلغ متوسط نقاطها ٠,٣٤٠.

أداء الجماعات الاقتصادية الإقليمية في الأبعاد الخمسة للتكامل الإقليمي



المصدر: بيانات مأخوذة من دليل التكامل الإقليمي لأفريقيا (اللجنة الاقتصادية لأفريقيا، سيصدر قريباً).

(٧) يقاس بُعد التكامل التجاري لدليل التكامل الإقليمي لأفريقيا بخمسة مؤشرات هي: متوسط تعريفات الواردات داخل المنطقة؛ وحصص الصادرات فيما بين بلدان المنطقة من الناتج المحلي الإجمالي؛ وحصص الواردات فيما بين بلدان المنطقة من الناتج المحلي الإجمالي؛ وحصص التبادلات التجارية فيما بين بلدان المنطقة؛ وما إذا كان البلد قد صدّق على البروتوكول المتعلق بإنشاء منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية أو وقع على الاتفاق أو لم يفعل.

ثالثاً- التكامل الإنتاجي

١١- يشكل التكامل الإنتاجي، بالنسبة لخمسٍ من الجماعات الاقتصادية الإقليمية الثمانية، أضعف أبعاد التكامل الإقليمي من حيث الأداء. وهذا يبين أن معظم الجماعات متخلفة فيما يتعلق بالصادرات والواردات الوسيطة داخل المنطقة، وأنها تسجل معدلات منخفضة جدا فيما يخص دليل التكامل التجاري. وهذا على الرغم من أن المستويات المنخفضة جدا للتكامل الإنتاجي تعوق التكامل الإقليمي الفعال، لأن التكامل الإنتاجي أمرٌ أساسيٌّ لتعزيز التصنيع والتجارة على مستوى بلدان الجماعة الاقتصادية الإقليمية وفي سياق التبادلات الأفريقية. ويكتسي التكامل الإنتاجي كذلك أهمية بالغة فيما يخص إدماج الاقتصادات الأفريقية في سلاسل القيمة الإقليمية وسلاسل القيمة العالمية، على النحو المتوخى في خطة عام ٢٠٦٣.

١٢- ويتصدر اتحاد المغرب العربي وجماعة شرق أفريقيا قائمة الجماعات الاقتصادية الإقليمية من حيث التكامل الإنتاجي، حيث بلغ ما حققاه في هذا المؤشر ٠,٤٤٩ و٠,٤٣٤ على التوالي، في حين أن الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا هي أقل التكتلات الإقليمية تكاملا من حيث بعد التكامل الإنتاجي، إذ أن ما حققته في هذا المؤشر لم يتجاوز ٠,٢٢٠. وعلى الرغم من الأداء المتدني لغالبية الجماعات الاقتصادية الإقليمية فيما يتعلق بالتكامل الإنتاجي، هناك عدة مبادرات يجري تنفيذها لتحسين الحالة، بما في ذلك بعض المبادرات التي تدعمها اللجنة الاقتصادية لأفريقيا. فعلى سبيل المثال، تقدم اللجنة الاقتصادية لأفريقيا الدعم التقني لأمانة الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي ودولها الأعضاء وتتعاون معها لمساعدتها في توطين استراتيجية وخريطة طريق التصنيع للجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي (٢٠١٥-٢٠٦٣)، اللتين تهدفان إلى التعجيل بالتصنيع في المنطقة من خلال الإثراء والقيمة المضافة سعياً لتحقيق التحول الاجتماعي والاقتصادي. وقد وضع مشروع بروتوكول بشأن الصناعة لتعزيز القواعد الصناعية التنافسية في المنطقة. وأجرت الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي دراسات لإنشاء سلاسل قيمة إقليمية ذات أولوية في صناعات تجهيز المنتجات الزراعية، والمعادن والمستحضرات الصيدلانية، من أجل زيادة التبادلات التجارية داخل المنطقة والاندماج في سلاسل القيمة العالمية.

١٣- وتنفذ جماعة شرق أفريقيا السياسة التصنيعية للجماعة (٢٠١٢-٢٠٣٢)، على الرغم من أن مساهمة الصناعة في الناتج المحلي الإجمالي بين عامي ٢٠١٢ و٢٠١٧ انخفضت بالنسبة لجميع الدول الأعضاء في الجماعة - باستثناء جمهورية تنزانيا المتحدة، التي زادت فيها من حوالي ٢٢ في المائة إلى ٢٦ في المائة^(أ). وفي ضوء أهمية الطاقة في تمكين التصنيع،

^(أ) East African Development Bank (2019). The State of Industrialization in the EAC

متاح على الرابط: <https://eadb.org/the-state-of-industrialization-in-the-eac>

تم الاطلاع عليه بتاريخ ٩ كانون الثاني/يناير ٢٠١٩.

أعطت جماعة شرق أفريقيا أيضا الأولوية لوضع سياسات لأمن الطاقة تستند إليها عملية التصنيع فيها. وتحقيقا لهذه الغاية، دعمت اللجنة الاقتصادية لأفريقيا أمانة جماعة شرق أفريقيا ودولها الأعضاء في وضع الإطار الخاص بسياسات أمن الطاقة للجماعة، الذي يهدف إلى توفير التوجيه في مجال السياسة العامة من أجل تنمية قطاع الطاقة في المنطقة. وقد وضعت السوق المشتركة لشرق أفريقيا والجنوب الأفريقي (الكوميسا) الاستراتيجية الصناعية للسوق (٢٠١٧-٢٠٢٦)، وأقرت في حزيران/يونية ٢٠١٩ خطة العمل والمبادئ التوجيهية الإقليمية بشأن سياسة المحتوى المحلي لتيسير التصنيع. وبالمثل، وضعت الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا السياسة الصناعية المشتركة لغرب أفريقيا (٢٠١٥-٢٠٢٠).

رابعاً- تكامل الاقتصاد الكلي

١٤- بوجه عام، ظل أداء الجماعات الاقتصادية الإقليمية ضعيفاً فيما يتصل بالبعد الخاص بتكامل الاقتصاد الكلي. وتُظهر بيانات دليل التكامل الإقليمي لأفريقيا أن معدل تكامل الاقتصاد الكلي للجماعات الاقتصادية الإقليمية الثماني بلغ في المتوسط ٠,٣٩٩. ويأخذ هذا المعدل في الاعتبار عدد معاهدات الاستثمار الثنائية السارية، وعدد بلدان المنطقة التي تستخدم عملة مشتركة أو عملات قابلة للتحويل، والفرق الإقليمي في معدل التضخم (أي الفرق بين معدل التضخم في البلدان ومعدل التضخم المستهدف في المنطقة).

١٥- وحققت الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا وجماعة شرق أفريقيا أعلى مستوى للأداء على صعيد تكامل الاقتصاد الكلي، حيث حصلت، بموجب الدليل، على معدل ٠,٦٨٤ ومعدل ٠,٦٦٠ على التوالي. ويعزى الأداء الجيد للجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا بدرجة كبيرة إلى أن ٦ من الدول الأعضاء الـ ١١ في الجماعة تتمتع كذلك بعضوية الجماعة الاقتصادية والنقدية لوسط أفريقيا - التي هي الآن في مرحلة أكثر تقدماً فيما يخص التكامل الاقتصادي الكلي، والنقدي والمالي، ولديها عملة مشتركة (فرنك الاتحاد المالي الأفريقي لوسط أفريقيا). والجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا هي أحد الاتحادات النقدية الثلاث العاملة في أفريقيا، والاتحادان الأخران هما فرنك غرب أفريقيا (الذي يغطي البلدان الناطقة بالفرنسية في غرب أفريقيا) والمنطقة النقدية المشتركة (التي تغطي جميع الدول الأعضاء في الاتحاد الجمركي للجنوب الأفريقي، باستثناء بوتسوانا).

١٦- ويتمثل هدف مجموعة شرق أفريقيا في الاستعاضة عن العملات الوطنية بعملة موحدة بحلول عام ٢٠٢٤، من خلال معايير التقارب المعتمدة وبرتوكول الاتحاد النقدي لشرق أفريقيا لعام ٢٠١٣. وعلى الرغم من أن الجماعة قد أحرزت بعض التقدم، فإن تحقيق ذلك الهدف في عام ٢٠٢٤ يشكل مهمة عسيرة. ووفقاً للبحوث التي أجراها مصرف التنمية الأفريقي في عام ٢٠١٨، يقدر متوسط التضخم السنوي بنسبة ٥,٢٨ في المائة (باستثناء جنوب السودان، الذي بلغ معدل التضخم السنوي الوطني فيه ١٠٤,١ في المائة)، مقارنة بالحد الأقصى المستهدف للتضخم وهو ٨ في المائة. وبلغ متوسط العجز المالي للناتج المحلي

الإجمالي في القارة ١٧ في المائة (مقارنة بسقف العجز المالي المستهدف وهو ٣ في المائة للناتج المحلي الإجمالي)، وكانت نسبة الدين العام إلى الناتج المحلي الإجمالي ٥٠ في المائة، مقارنة بنسبة ٦٧ في المائة في عام ٢٠١٦.

١٧- وفي الوقت ذاته، فإن الجماعات الاقتصادية الإقليمية الأخرى اتخذت بعض الخطوات نحو تحقيق تكامل الاقتصاد الكلي. فالسوق المشتركة لشرق أفريقيا والجنوب الأفريقي تعتمد تشكيل اتحاد نقدي بحلول عام ٢٠٢٥، وقد حددت أهدافا للتقارب الاقتصادي والنقدي ينبغي تحقيقها لمواءمة المؤشرات الاقتصادية. وفيما يتعلق بالتكامل المالي، حققت السوق المشتركة نظاما إقليميا للدفع والتسوية، وهو عبارة عن منصة إلكترونية للدفع تتيح إجراء عمليات الدفع عبر الحدود فيما بين الدول الأعضاء في السوق في بيئة متعددة العملات. وحتى آذار/مارس ٢٠١٧، كانت تسعة من بلدان السوق المشتركة لشرق أفريقيا والجنوب الأفريقي تنفذ نظام الدفع والتسوية.

١٨- وفي عام ٢٠١٤، أعادت الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا مواءمة معايير التقارب السارية لديها بهدف دمج أهداف بلدان المنطقة النقدية لغرب أفريقيا^(٩) من جهة وبلدان الاتحاد الاقتصادي والنقدي لغرب أفريقيا من جهة أخرى في منطقة نقدية واحدة بحلول عام ٢٠٢٠^(١٠). وقد اتفقت الدول الأعضاء في الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا مؤخرا على أن تعتمد البلدان التي تستوفي معايير التقارب الأولية (الأهداف المتعلقة بالعجز في الميزانية، والتضخم السنوي والاحتياطيات الإجمالية) ومعايير التقارب الثانوية (الأهداف المتعلقة بنسبة الدين العام إلى الناتج المحلي الإجمالي، و تمويل العجز في الميزانية من جانب المصرف المركزي والتغيرات الاسمية في أسعار الصرف) عملة مشتركة جديدة، هي "الإيكو" (Eco)، اعتبارا من عام ٢٠٢٠، على نحو ما اتفق عليه رؤساء دول الجماعة في ٢٩ حزيران/يونيه ٢٠١٩. وتحقيقا لهذا الغرض، تساعد اللجنة الاقتصادية لأفريقيا فرقة العمل الرئاسية التابعة للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا (التي أنشئت لرصد إنشاء العملة الموحدة) في العمل التحليلي لتقييم خريطة الطريق، بغية اقتراح السيناريوهات والنهج المناسبة لتمكين الجماعة من إسراع الخطى بما يفضي إلى اعتماد عملة مشتركة للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا.

١٩- وفيما يتعلق بتجمع دول الساحل والصحراء، فإن ١٠ من دولها الأعضاء هي أطراف إما في الاتحاد الاقتصادي والنقدي لغرب أفريقيا أو في الاتحاد النقدي للجماعة الاقتصادية والنقدية لوسط أفريقيا، علماً بأن فرنك غرب أفريقيا وفرنك وسط أفريقيا ظلّ متساويين في القيمة وقابلين للتبادل في واقع الأمر. أما اتحاد المغرب العربي، فعلى الرغم من أن هدفه هو

(٩) سيراليون، وغامبيا، وغانا، وغينيا، وليبيريا ونيجيريا.

(١٠) بنن، وبوركينا فاسو، وتوغو، والسنغال، وكوت ديفوار، ومالي والنيجر.

إنشاء اتحاد اقتصادي مغاربي، فإن المعاهدة التأسيسية للاتحاد لا تذكر التقارب المالي والاقتصادي الكلي وإنشاء عملة واحدة.

٢٠- ومن الضروري إعطاء الأولوية لتنسيق السياسات المالية والنقدية وترشيدها لتحقيق الاستقرار الاقتصادي في الجماعات الاقتصادية الإقليمية، والمساعدة في تعزيز الاستثمار عبر الحدود والنهوض بتكامل الاقتصاد الكلي. وسعيها منها إلى مؤازرة المساعي المذكورة أعلاه، ستواصل اللجنة الاقتصادية لأفريقيا التأسيس على البرامج الحالية، دعماً لتكامل الاقتصاد الكلي في الجماعات الاقتصادية الإقليمية.

خامساً- تكامل الهياكل الأساسية

٢١- لقد أضعفت أفريقيا ما يقدر بنسبة ٢٥ في المائة من النمو الاقتصادي التراكمي في العقدين الماضيين، بسبب عدم كفاية الهياكل الأساسية. فوفقاً لمصرف التنمية الأفريقي في عام ٢٠١٨، قُدرت احتياجات القارة من الهياكل الأساسية بما يتراوح بين ١٣٠ مليار دولار و ١٧٠ مليار دولار سنوياً، مع وجود فجوة تمويلية تتراوح بين ٦٨ و ١٠٨ مليار دولار.^(١١) وهذا العجز في الهياكل الأساسية يعوق التكامل الإقليمي بوجه عام، لأن الهياكل الأساسية تعمل على النهوض بالإنتاج، وتيسير التجارة والروابط الاقتصادية.

٢٢- ويشهد على هذا الواقع دليل التكامل الإقليمي لأفريقيا، الذي يركز على أربعة من أنواع الهياكل الأساسية - الكهرباء، والنقل، وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، والمياه والصرف الصحي. وفيما يخص بُعد تكامل الهياكل الأساسية للدليل، يُستخدم دليل مصرف التنمية الأفريقي المرَكَّب لقياس تطوُّر الهياكل الأساسية، إلى جانب نسبة الرحلات الجوية فيما بين بلدان المنطقة الواحدة، كمؤشرين لتصنيف الجماعات الاقتصادية الإقليمية. ويبلغ متوسط المعدل الإجمالي لأفريقيا في مجال تكامل الهياكل الأساسية ٠,٢٢٠ نقطة، حيث صنفت ٣١ من أصل ٥٤ بلداً على أنها "بلدان منخفضة الأداء"، في حين وُصفت ١١ بلداً بأنها "متوسطة الأداء". وتملك كل من جماعة شرق أفريقيا واتحاد المغرب العربي الهياكل الأساسية الأكثر تكاملاً، حيث أحرزت الجماعة والاتحاد ٠,٥٥٥ و ٠,٥٠٩ على التوالي؛ في حين أن الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا والجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي هما أقل الجماعات الاقتصادية تكاملاً في مجال الهياكل الأساسية حيث أحرزتا ٠,٢٩٩ و ٠,٢١٤ على التوالي. وعلى صعيد فرادى البلدان، تحتل جنوب أفريقيا (بنتيجة ٠,٨٩٨) المرتبة الأولى، تليها مصر، ثم سيشيل ثم المغرب على التوالي. والبلدان الأربعة التي تحتل ذيل القائمة من حيث تكامل الهياكل الأساسية هي جنوب السودان، وإريتريا، والصومال وتشاد.

^(١١) African Development Bank (2018). *African Economic Outlook 2018*, على الرابط:

www.afdb.org/fileadmin/uploads/afdb/Documents/Publications/2018AEO/African_Economic_Outlook_2018_-_EN_Chapter3.pdf

تم الاطلاع عليه بتاريخ ٩ كانون الثاني/يناير ٢٠١٩.

ويجري فيما يلي المزيد من التركيز على الهياكل الأساسية الخاصة بالطرق، والنقل بالسكك الحديدية، والنقل الجوي، والطاقة وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

ألف- الهياكل الأساسية للطرق

٢٣- يولي القادة الأفريقيون اهتماما بالمبادرات الرئيسية للهياكل الأساسية الإقليمية والقارية، بما في ذلك المبادرات التي اتخذت في إطار اللجنة التوجيهية لبرنامج الاتحاد الأفريقي لتطوير الهياكل الأساسية في أفريقيا، المكلفة برصد التقدم المحرز في مجال تطوير الهياكل الأساسية في سياق خطة عام ٢٠٦٣. والمشاريع الخمسة ذات الأولوية في مجال تطوير الهياكل الأساسية للنقل في أفريقيا التي بلغت مراحل متقدمة من الإعداد أو التي هي جاهزة للتمويل والتنفيذ في إطار برنامج تطوير الهياكل الأساسية هي: السوق الأفريقية الموحدة للنقل الجوي بموجب قرار ياموسوكرو (بتكلفة ٥ ملايين دولار)؛ ومشروع الممر الساحلي بين أبيدجان ولاغوس (٢٩٠ مليون دولار)؛ ومشروع الممر المتعدد الوسائط بين الشمال والجنوب (٣٢٥ مليون دولار)؛ ومشروع الممر المركزي (٨٤٠ مليون دولار)؛ ومشروع الطريق السريع العابر للمغرب العربي (٧٥ مليون دولار).^(١٢)

باء- النقل بالسكك الحديدية

٢٤- تهدف شبكة السكك الحديدية الأفريقية القارية عالية السرعة، التي هي أحد المشاريع الرئيسية لخطة عام ٢٠٦٣، إلى الربط المادي والاقتصادي بين العواصم، والمدن الضخمة، والمراكز التجارية، والمناطق الاقتصادية والوجهات السياحية الأفريقية. وفي كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٨، استعانت وكالة الاتحاد الأفريقي للتنمية بخبير استشاري لإجراء دراسة استقصائية مفصلة لمشروع شبكة السكك الحديدية القارية، المتكاملة عالية السرعة. ومنذ ذلك الحين، وُضع تقرير تمهيدي وإطار لتحديد الأولويات سيتولى توجيه الدراسة الاستطلاعية. وعلى الصعيدين الإقليمي والوطني، بدء تنفيذ العديد من مشاريع تطوير السكك الحديدية الوطنية، ورفع كفاءتها وتوسيعها في بلدان مثل مصر (مشروع السكك الحديدية عالية السرعة بين الأقصر والقاهرة والأقصر والغردقة)، وكينيا (مشروع السكك الحديدية العادية)، والسنگال (مشروع داكار للقطار الإقليمي السريع ومشروع سكة حديد داكار - باماكو العادية) وأوغندا (خط سكة حديد تورورو - غولو وخط مالابا - كمبالا - باكوش العاديان).

^(١٢) PIDA (2018). PIDA Implementation through Good Governance – Realizing Smart Infrastructure for Africa’s Integration

متاح على الرابط - https://au.int/sites/default/files/newsevents/conceptnotes/36062-cn-draft_concept_note_program_pida_week_2018_081018.pdf.

تم الاطلاع عليه بتاريخ ٩ كانون الثاني / يناير ٢٠١٩.

جيم- النقل الجوي

٢٥- تلقت الاتصالات الجوية بين البلدان الأفريقية دفعة كبيرة في كانون الثاني/يناير ٢٠١٨، عندما أُطلق خلال مؤتمر قمة الاتحاد الأفريقي سوق النقل الجوي الأفريقي الموحد، وهو أحد المشاريع الرئيسية المقامة في إطار خطة عام ٢٠٦٣ لتحرير وتوحيد الأجواء الأفريقية. وييسر سوق النقل حرية تنقل الأشخاص والبضائع، كما يعزز تكامل القارة وتربطها. ويهدف السوق إلى دعم خطة عمل تعزيز التجارة فيما بين البلدان الأفريقية، ومنطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية، والبروتوكول المتعلق بحرية تنقل الأشخاص. وفي تموز/يوليه ٢٠١٩، كانت ٢٨ دولة عضو في المجموع تنتمي إلى سوق النقل الجوي الأفريقي الموحد، بما يشمل أكثر من ٧٥٠ مليون شخص، وما يزيد قليلاً على ١,٥ تريليون دولار من الناتج المحلي الإجمالي في عام ٢٠١٨ (٦٥ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي للقارة).^(١٣) ومن بين تلك الدول الأعضاء، وقعت ١٨ دولة مذكرة تنفيذ لإزالة القيود الموجودة في اتفاقات الخدمات الجوية الثنائية القائمة التي تتعارض مع قرار ياموسوكرو. وفي عام ٢٠١٨، تعاملت مطارات أفريقيا مع ما يقرب من ١٤٠ مليون مسافر، بالاستناد إلى نقطة المغادرة والوجهة، ما يشكل زيادة بنسبة ١٢٠ في المائة عن عدد المسافرين في عام ٢٠١٣.^(١٤)

دال- الطاقة

٢٦- من الضروري الاستثمار في الطاقة لتحقيق النمو الاقتصادي والحد من الفقر وتوفير سبل الحصول على الطاقة بأسعار في متناول الجميع. وقد ارتفعت نسبة السكان الذين يحصلون على الكهرباء في أفريقيا من ٤٢ في المائة في عام ٢٠١٥ إلى ٥١ في المائة في عام ٢٠١٨. ويبلغ متوسط تكلفة الكهرباء لمنشآت الصناعة التحويلية في أفريقيا ما يقارب ٠,٢٠ دولار لكل كيلوواط في الساعة، أي نحو أربعة أضعاف الأسعار للمنشآت الصناعية في الأجزاء الأخرى من العالم. ويقدر برنامج تطوير الهياكل الأساسية في أفريقيا أن الطلب على الطاقة سينمو سنوياً بنسبة ٦ في المائة حتى عام ٢٠٤٠. وستعين زيادة قدرة التوليد المركبة في أفريقيا، التي تبلغ حوالي ١٩١ غيغاواط في عام ٢٠١٦، لكي تصل إلى ٤٤٦ غيغاواط بحلول عام ٢٠٤٠ لتلبية الطلب.^(١٥) وتشمل المبادرات البارزة في مجال تطوير

^(١٣) International Civil Aviation Organization (2019). The Single African Air Transport Market: Sustainable Regulatory System.

متاح على الرابط: www.icao.int/Meetings/a40/Documents/WP/wp_186_en.pdf. تم الاطلاع عليه بتاريخ ٩ كانون الثاني/يناير ٢٠١٩.

^(١٤) African Civil Aviation Commission (2019). The Single African Air Transport Market (SAATM) Implementation of Concrete Measures: Challenges and Progress.

متاح على الرابط: http://afcac.org/en/images/2019/Meetings/July/kigali/afcac_pptx2.pdf. تم الاطلاع عليه بتاريخ ٩ كانون الثاني/يناير ٢٠١٩.

^(١٥) PIDA (2019). PIDA Progress Report – 2018.

متاح على الرابط: <https://www.au-pida.org/download/pida-implementation-report-2018/>. تم الاطلاع عليه بتاريخ ٩ كانون الثاني/يناير ٢٠١٩.

الهيكل الأساسية للطاقة ما يلي: مغذي الربط المشترك لنقل الكهرباء بين إثيوبيا والسودان؛ ومغذي الربط المشترك بين زامبيا وجمهورية تنزانيا المتحدة وكينيا (لربط مجمع الطاقة في الجنوب الأفريقي بمجمع الطاقة في شرق أفريقيا)؛ ومشروع الطاقة الكهرومائية في وادي باتوكا (بين زامبيا وزمبابوي). وتشمل المبادرات الجارية الأخرى مشاريع الطاقة المتجددة التي يدعمها مصرف التنمية الأفريقي من خلال صندوق آرش للطاقة المتجددة في أفريقيا.

هاء- تكنولوجيا المعلومات والاتصالات

٢٧- تبلغ رسوم الهاتف المحمول والإنترنت في أفريقيا حوالي أربعة أضعاف تلك الموجودة في جنوب آسيا، كما تبلغ أسعار المكالمات الدولية أكثر من الضعف. وفي أفريقيا، كانت تكاليف ١ غيغابايت من البيانات في عام ٢٠١٦ تبلغ ما يقارب ١٨ في المائة من متوسط الدخل الشهري، مقارنة بنسبة ٣ في المائة فقط في آسيا. ومن شأن سد الفجوة في الهياكل الأساسية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات أن ييسر التجارة ويعزز الترابط داخل الأقاليم وفيما بينها. وإلى جانب إقامة العديد من مشاريع الربط بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات على الصعيد الوطني، ما فتئت المراكز الإقليمية أيضاً تضي قدمًا في تنفيذ الهياكل الأساسية الهاتفية، ومشاريع الألياف البصرية ومشاريع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات. فوفقًا للتقرير المحلي لعام ٢٠١٨ الذي قدمه برنامج تطوير الهياكل الأساسية في أفريقيا، بدأت أعمال البناء في قطاع ليبيريا من مشروع وصلات الألياف الضوئية بين فريتاون ومونروفيا وأبيدجان وقطاع غينيا من مشروع وصلات الألياف الضوئية بين بيساو وكوناكري وكوناكري باماكو في منطقة الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا. ولخفض تكلفة المدفوعات المقدمة إلى شركات النقل العابر في الخارج لتبادل قدرات الإنترنت المحلية والقارية، فإن المشروع الأفريقي لتبادل الإنترنت - الذي يجري تنفيذه في إطار برنامج تطوير الهياكل الأساسية لأفريقيا بتمويل من الاتحاد الأوروبي والصندوق الاستثماري للهياكل الأساسية في أفريقيا - قد أحرز تقدماً في إنشاء نقاط تبادل الإنترنت في البلدان الأفريقية والمراكز الإقليمية للإنترنت. وحتى تاريخ ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٨، كان قد تم إنشاء ١٧ نقطة لتبادل الإنترنت في أفريقيا. (١٦)

واو- الهياكل الأساسية للبلدان الأفريقية غير الساحلية

٢٨- تعاني البلدان الأفريقية غير الساحلية الـ ١٦، وكثير منها بلدان منخفضة الدخل، من عوائق جغرافية متأصلة تسهم في ضعف أدائها الاقتصادي، والاجتماعي وحتى السياسي. وتتألف نسبة ٧٧ في المائة من قيمة صادراتها من تكاليف النقل، مما يشكل عائقاً خطيراً

(١٦) New Partnership for Africa's Development Agency, African Union Commission, African Development Bank

(2017). PIDA Progress Report 2017, NPCA, African Union, AfDB, Midrand, Addis Ababa, Abidjan

الرابط التالي: www.tralac.org/documents/resources/african-union/1685-pida-progress-report-

2017/file.html. تم الاطلاع عليه بتاريخ ٩ كانون الثاني/يناير ٢٠١٩.

أمام التجارة الإقليمية والعالمية. وواصلت اللجنة، بالشراكة مع المؤسسات الإقليمية والعالمية الشريكة، دعم البلدان النامية غير الساحلية، ولا سيما في إطار برنامج عمل فيينا للتعقد ٢٠١٤-٢٠٢٤. ويهدف برنامج عمل فيينا إلى الاستجابة للاحتياجات والمشاكل المحددة للبلدان النامية غير الساحلية بسبب عزلتها والقيود الناجمة عن موقعها الجغرافي.

٢٩- وفي مجال تمويل الهياكل الأساسية، تستفيد البلدان النامية غير الساحلية من مشاريع الهياكل الأساسية العابرة للحدود في قطاعات النقل، والطاقة ونظم الاتصالات الرقمية، التي صممت جميعها لمساعدتها على التغلب على مختلف الحواجز الجغرافية واللوجستية التي تقف عائقاً دون تكاملها الإقليمي وقدرتها التنافسية على الصعيد التجاري. ولا تزال مشاريع الهياكل الأساسية العابرة للحدود في مختلف الجماعات الاقتصادية الإقليمية التي يشمل نطاقها الجغرافي بلدانا نامية غير ساحلية تتلقى تعهدات تمويلية. فعلى سبيل المثال، تلقي برنامج الطرق السريعة العابرة لأفريقيا - الذي يغطي عدة بلدان نامية غير ساحلية ويندرج في إطار برنامج تمويل الهياكل الأساسية في أفريقيا - التزاما بتمويل قدره ٢٤ مليون دولار من اليابان. كما أن ممر نقل الطاقة بين الشمال والجنوب (خط طاقة طوله ٨٠٠٠ كيلومتر يربط بين ١١ بلدا في الكوميسا، ومجموعة شرق أفريقيا، والجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي والإيغاد، بما في ذلك أربعة بلدان نامية غير ساحلية هي إثيوبيا، وزامبيا، وزمبابوي وملاوي) تلقت تعهدا بتمويل قدره ١٢ مليون دولار من اليابان. وبالمثل، تلقي الممر الشمالي المتعدد الوسائط - وهو ممر للنقل يمر عبر ستة من بلدان الكوميسا ومجموعة شرق أفريقيا، بما في ذلك بلدان ناميان غير ساحليين (بوروندي ورواندا) - تعهدا بتمويل قدره ١٥٦ مليون دولار من ألمانيا و١١١ مليون دولار من اليابان.^(١٧)

٣٠- ويتيح مسار منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية مزيدا من الفرص لإدماج وتضمين الاحتياجات التمويلية للهياكل الأساسية للبلدان النامية غير الساحلية في المشاريع القارية والعالمية، فضلا عن تحسين قدراتها الإنتاجية. ومن شأن اتباع نهج إقليمي أو الأخذ بنهج الممرات أن يساعد على تعزيز المقبولية المصرفية لمشاريع تطوير الهياكل الأساسية في البلدان النامية غير الساحلية، مما يمكنها من الحصول على التمويل لهاكلها الأساسية.

سادسا- الهجرة وحرية تنقل الأشخاص

٣١- ما فتئت أفريقيا تمضي قدما نحو تحقيق حرية تنقل الأشخاص عبر الحدود. وسيستيع ذلك تحقيق النمو الاقتصادي من خلال السياحة والتجارة، والاستثمار، وتنقل رأس المال البشري، وإيجاد حلول للثغرات في مهارات اليد العاملة وعدم تطابق المهارات. وأظهرت نتائج دليل التكامل الإقليمي لأفريقيا أن أفضل أبعاد التكامل الإقليمي أداءً في خمس من الجماعات الإقليمية الثماني هو بُعد حرية تنقل الأشخاص. وأفضل الجماعات الاقتصادية الإقليمية أداءً

^(١٧) Infrastructure Consortium for Africa (2018). *Infrastructure Financing Trends in Africa-2017*. Abidjan, Côte d'Ivoire.

في مجال حرية تنقل الأشخاص هما الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا ومجموعة شرق أفريقيا، حيث سجلت الجماعتان ٠,٧٣٣ و ٠,٦٦٤ على التوالي، في حين كان أداء الكوميسا هو الأضعف، حيث بلغ متوسط ما أحرزته ٠,٣٨٥. وتستخدم الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا جواز سفر موحد ويجوز لمواطني الجماعة السفر داخلها دون الحصول على تأشيرة. كما تنفذ جماعة شرق أفريقيا بروتوكولها المتعلق بالتنقل والعمل.

٣٢- وفي كافة الجماعات الاقتصادية الإقليمية، أُحرز تقدم في تحرير نظم منح التأشيرات للأفريقيين الآخرين. ويكشف مؤشر تيسير منح التأشيرات وفقاً لتقرير تيسير منح التأشيرات في أفريقيا لعام ٢٠١٩، الذي يُعده مصرف التنمية الأفريقي والاتحاد الأفريقي، أن ٢٥ في المائة من الأفريقيين لم يُضطروا، في عام ٢٠١٩ إلى الحصول على تأشيرات للسفر إلى بلدان أفريقية أخرى، وكانت النسبة ٢٠ في المائة في عام ٢٠١٦؛ ويمكن للأفريقيين الحصول على تأشيرة الدخول عند الوصول في ٢٦ في المائة من البلدان الأفريقية الأخرى، بعد أن كانت النسبة ٢٤ في المائة في عام ٢٠١٨؛ وفضلاً عن ذلك، انخفضت النسبة المئوية للأفريقيين الذين يلزمهم الحصول على تأشيرة للسفر إلى بلدان أفريقية أخرى من ٥٥ في المائة في عام ٢٠١٦ إلى ٤٩ في المائة في عام ٢٠١٩.^(١٨)

٣٣- غير أن بعض البلدان لا تزال تحتفظ بنظم وشروط صارمة لمنح التأشيرات. وحتى الآن، وقع ٣٠ بلداً على بروتوكول الاتحاد الأفريقي المتعلق بحرية تنقل الأشخاص والحق في الإقامة والاستقرار. ويهدف البروتوكول، الذي اعتمد في ٢٩ كانون الثاني/يناير ٢٠١٨، إلى تعزيز حرية تنقل الأشخاص وإمكانية إنشاء أعمال تجارية والإقامة في أفريقيا. ويحتاج البروتوكول إلى ١٥ تصديقاً لكي يدخل حيز النفاذ، ولكن حتى ١٦ تموز/يوليه ٢٠١٩، لم يحدد البروتوكول سوى ٤ تصديقات و٣٢ توقيعاً.^(١٩) وفي غضون ذلك، أقامت اللجنة الاقتصادية لأفريقيا شراكة مع الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا لمواءمة ومطابقة الإطار الإقليمي للجماعة بشأن حرية تنقل الأشخاص مع بروتوكول الاتحاد الأفريقي المتعلق بحرية تنقل الأشخاص والحق في الإقامة والاستقرار.

٣٤- ومن أجل تعزيز تنقل اليد العاملة وإدماجها في قطاع التعليم في القارة من خلال تطوير التعليم والمهارات، والاعتراف المتبادل بالمؤهلات الأكاديمية، فإن الاتحاد الأفريقي يناصر الأدوات الرئيسية الأربع التي تتألف منها استراتيجية مواءمة برامج التعليم العالي في

^(١٨) Africa Visa Openness Index Report 2019.

متاح على الرابط: www.visaopenness.org/fileadmin/uploads/afdb/Documents/visa-openness-2019.pdf

تم الاطلاع عليه بتاريخ ٩ كانون الثاني/يناير ٢٠١٩.

^(١٩) رواندا (٢٥ أيار/مايو ٢٠١٨)، ومالي (٣ أيار/مايو ٢٠١٩)، وسان تومي وبرينسيبي (٢٨ أيار/مايو

٢٠١٩)، والنيجر (٥ تموز/يوليه ٢٠١٩).

أفريقيا (التي تشمل برنامج نيريري للتنقل، والآلية الأفريقية لتصنيف الجودة، والإطار الأفريقي لتقييم الجودة واعتمادها، وضبط إيقاع أفريقيا).

سابعاً- الحوكمة والسلام والأمن

٣٥- السلم والأمن يهيئان بيئات مواتية لتحقيق التكامل الإقليمي وبلوغ الأهداف الإنمائية القارية الأوسع نطاقاً. ومن خلال إطار العمل المشترك بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي لتعزيز الشراكة في مجال السلم والأمن، الموقع في نيسان/أبريل ٢٠١٧، تعاونت الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي في مجال منع نشوب الصراعات، وحفظ السلام، وعمليات دعم السلام والأمن، من خلال آليات مشتركة، ومشاورات منتظمة وتعاون وثيق مع المنظمات الإقليمية. واستكمل الاتحاد الأفريقي هذا العمل باستحداث الهيكل الأفريقي للحكومة ومنظومة السلم والأمن الأفريقية.

٣٦- ونظراً لقرب الجماعات الاقتصادية الإقليمية من الواقع المحلي، فقد تدخل بعضها لدعم القواعد والمبادئ الديمقراطية، وتسوية الصراعات والتحديات المتصلة بعدم الاستقرار والسلم والأمن. ففي عامي ٢٠١٨ و ٢٠١٩، واجهت تحديات في مجال السلام والأمن بلدان مثل بوروندي، وتشاد، وجزر القمر، وجمهورية أفريقيا الوسطى، وجمهورية الكونغو الديمقراطية، وجنوب السودان، والسودان، والصومال، وليسوتو، ومالي، ومدغشقر.

٣٧- وواصلت اللجنة المساهمة في تأمين السلم، والأمن والاستقرار في منطقة الساحل من خلال استراتيجية الأمم المتحدة المتكاملة لمنطقة الساحل. وقد استعانت اللجنة بقدراتها فيما يخص عقد الاجتماعات لتنظيم مناسبات رفيعة المستوى في عام ٢٠١٨ بهدف تقديم المشورة السياسية اللازمة لتنفيذ خطة الأمم المتحدة لدعم منطقة الساحل (٢٠١٨-٢٠٢٢)، التي تهدف إلى مساعدة البلدان في تلك المنطقة على حفز النمو الاجتماعي والاقتصادي والتنمية، وتعزيز جهود بناء السلام والحوكمة.

٣٨- وتواصل الدول الأعضاء في الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا دعم بعثة الجماعة في غينيا - بيساو، التي أنشئت في عام ٢٠١٢ لإدارة المرحلة الانتقالية التي أعقبت الانقلاب في ذلك البلد. وفي حزيران/يونية ٢٠١٩، وخلال الدورة العادية الخامسة والخمسين لرؤساء دول وحكومات الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، مُددت ولاية البعثة في غينيا - بيساو لفترة ستة أشهر، اعتباراً من ١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٩. وتدعم الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا أيضاً جهود السلام والأمن في غامبيا من خلال بعثة الجماعة، التي أنشئت في كانون الثاني/يناير ٢٠١٧ في أعقاب أزمة سياسية. وبالإضافة إلى ذلك، ساعدت اللجنة على حل الأزمة السياسية في توغو سلمياً من خلال نشر مُيسرين اثنين من الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا في عام ٢٠١٨، هما الرئيس نانا أكوفو - أدو، رئيس غانا، والرئيس ألفا كوندي، رئيس غينيا.

٣٩- وتشارك الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية في قيادة الجهود الرامية إلى إيقاف الحروب في الصومال، وجنوب السودان والسودان. وتشرف الإيغاد حالياً على تنفيذ الاتفاق المفعل لتسوية النزاع في جمهورية جنوب السودان، الموقع في أيلول/سبتمبر ٢٠١٨. وبالمثل، قامت الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية والاتحاد الأفريقي بوساطة مشتركة في السودان، في إطار جهود أسفرت عن النجاح في تشكيل حكومة انتقالية تضم كافة الأطراف المعنية في أيلول/سبتمبر ٢٠١٩. وفي الصومال، تدعم الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية مساعي السلام للمساعدة في التعافي السياسي للبلد ودعم الصومال في إطار التحضير لانتخاباتها الوطنية لعام ٢٠٢٠. والدول الأعضاء في كل من الإيغاد ومجموعة شرق أفريقيا (إثيوبيا، وأوغندا، وبوروندي، وجيبوتي، وكينيا) هي من بين البلدان المساهمة بقوات في بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال.

٤٠- وفي الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي، تواصل الجماعة دعم العمليات المشتركة بينها وبين الأمم المتحدة، التي تهدف إلى تحييد الصراع، ولا سيما في المنطقة الشرقية لجمهورية الكونغو الديمقراطية. ومنذ عام ٢٠١٥، ما فتئت الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي تيسر الحوار والإصلاحات الدستورية وإصلاحات القطاع الأمني في ليسوتو من خلال البعثة الوقائية للجماعة في ليسوتو. وفي عام ٢٠١٨، تمكنت الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي أيضاً من تيسير الحوار الوطني والحل السلمي لأزمة ما بعد الانتخابات في مدغشقر.

٤١- ولا تزال الآلية الأفريقية لاستعراض الأقران، وهو أداة أفريقية للرصد الذاتي الطوعي في كافة جوانب الحوكمة والتنمية الاجتماعية والاقتصادية للدول الأعضاء، تضطلع بدور أساسي في تعزيز السلام والأمن في الجماعات الاقتصادية الإقليمية. وفي تموز/يوليه ٢٠١٨، أعاد الاتحاد الأفريقي تهيئة الآلية كأداة لمنع نشوب الصراعات. وقد قدمت اللجنة الاقتصادية لأفريقيا خدمات استشارية وبرامج لبناء القدرات، وأعدت منتجات معرفية من أجل تعزيز الآلية. وفي الفترة من عام ٢٠١٣ إلى عام ٢٠١٦، لم تستعرض الآلية أي بلد، بيد أنها استؤنفت الآن، وانضمت إليها دول أعضاء جديدة، منها ناميبيا (في عام ٢٠١٧) وبوتسوانا (في عام ٢٠١٩). وسيؤدي ذلك إلى تحسين الحوكمة وتهيئة بيئة مواتية للتكامل الإقليمي.

ثامنا- الاستنتاجات والتوصيات

٤٢- في حين يتواصل المضي قدماً في مساعي تحقيق التكامل الإقليمي للقارة في كافة الجماعات الاقتصادية الإقليمية الثماني، لا تزال هناك تحديات تعوق تحقيق تكامل أعمق. وعلى وجه الخصوص، تكابد معظم الجماعات الاقتصادية الإقليمية والدول الأعضاء من أجل إحراز تقدم في مجالات التكامل الإنتاجي.

٤٣- وفي سبيل مساعدة الجماعات الاقتصادية الإقليمية على تحسين أدائها بشأن مختلف أبعاد التكامل الإقليمي، تود الأمانة أن تواصل ما يلي:

(أ) دعم الجماعات الاقتصادية الإقليمية في تعميم مسألة تعزيز التجارة فيما بين البلدان الأفريقية في مختلف برامجها وسياساتها؛

(ب) رفع مستوى دعمها لهذا الهدف، بالاستفادة من العمل التعاوني بشأن التصنيع الإقليمي، على النحو الذي بدأ بالفعل في الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا؛

(ج) توسيع نطاق برنامجها لبناء القدرات فيما يخص استخدام نماذج الاقتصاد الكلي والتنسؤ في التخطيط الاقتصادي والتنمية، لتمكين الدول الأعضاء والجماعات الاقتصادية الإقليمية؛

(د) دعم حملة التصديق على منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية وتنفيذها، بما في ذلك من خلال برامج التوعية، ووضع استراتيجيات تنفيذ وطنية، والقيام بمزيد من العمل التحليلي، بما في ذلك ما يتعلق بالتفاعل بين منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية واتفاقات التجارة الحرة/الاتحادات الجمركية للبلدان الاقتصادية الإقليمية؛

(هـ) تشجيع الجماعات الاقتصادية الإقليمية والدول الأعضاء على التعاون مع الشركاء الإنمائيين في مجال تمويل الهياكل الأساسية، بغية الحد من العجز في الهياكل الأساسية في أفريقيا، ولا سيما في أقل بلدان أفريقيا نموا وبلدانها النامية غير الساحلية؛

(و) دعم الجهود الرامية إلى التعجيل بالتصديق على البروتوكول المتعلق بحرية تنقل الأشخاص؛

(ز) مواصلة العمل على رصد التقدم المحرز والإنجازات في مجال التكامل الإقليمي، بما في ذلك تجويد وتعزيز أدوات التقييم، مثل دليل التكامل الإقليمي لأفريقيا، ومؤشر الأعمال التجارية للبلدان الأفريقية، وتقييم التكامل الإقليمي في أفريقيا، وغير ذلك من الدراسات التحليلية في مجال التكامل الإقليمي؛

(ح) تشجيع المزيد من البلدان الأفريقية على الانضمام إلى سوق النقل الجوي الأفريقي الموحد لتيسير التنفيذ الكامل لقرار ياموسوكرو بشأن تحرير أسواق النقل الجوي في أفريقيا؛

(ط) مساعدة البلدان النامية غير الساحلية الأفريقية في إدماج برنامج عمل فيينا في خططها واستراتيجياتها الإنمائية، مع قيام الجماعات الاقتصادية الإقليمية في الوقت ذاته بإدماجه في برامج عملها؛

(ي) تشجيع الجماعات الاقتصادية الإقليمية والدول الأعضاء على التصديق على الميثاق الأفريقي بشأن الديمقراطية والانتخابات والحكم وتنفيذه؛ والانضمام إلى الآلية الأفريقية لاستعراض الأقران، بغية تهيئة بيئة مواتية للتكامل الإقليمي؛

(ك) دعم تنفيذ الإطار المشترك بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي لتعزيز الشراكة في مجال السلام والأمن (٢٠١٧) بما في ذلك من خلال التعاون مع الجماعات الاقتصادية الإقليمية.